شروط الحديث الصحيح

١- اتصال السند ٢- عدالو الرواة ٣- الضبط ٤- عدم الشذوذ ٥- عدم العلة

أنواع كتب الحديث :

تعددت أنواع كتب الحديث (رواية) وصارت لها طرق متعددة وطرق متنوعة فهناك

١-الجوامع :

الجامع: هو كتاب الحديث المرتب على الأبواب الذي يوجد فيه أحاديث في جميع موضوعات الدين وأبوابه ، وعددها ثمانية أبواب رئيسية هي العقائد و الأحكام ، والسير، والآداب ، والتفسير ، والفتن ، وأشراط الساعة ، والمناقب ، وكتب الجوامع كثيرة ، أشهرها هذه الثلاثة :

١- الجامع الصحيح للإمام البخاري .

٢- الجامع الصحيح للإمام مسلم .

٣- الجامع للإمام الترمذي المشتهر بسنن الترمذي ، وسمي سننًا لاعتنائه بأحاديث الأحكام .

وتميز البخاري ومسلم بالقبول لدى الأمة

٢-المسانيد : والمسند هو الكتاب الذي تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة . رضي الله عنهم . ، بحيث يوافق حروف الهجاء ، أو يوافق السوابق الإسلامية ، أو شرافة النسب ، والمسانيد كثيرة جدًا أشهرها وأعلاها مسند الإمام أحمد بن حنبل ، ثم مسند أبي يعلى الموصلي .

٣: المعاجم :

المعجم: كتاب تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الشيوخ ، والغالب عليها اتباع الترتيب على حروف الهجاء ، فيبدأ المؤلف المعجم بالأحاديث التي يرويها عن شيخه أبان ، ثم إبراهيم ، وهكذا .

وأشهر مصنفات هذا النوع المعاجم الثلاثة للمحدث الحافظ الكبير أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، وهي :

- المعجم الصغير والمعجم الأوسط ، وكلاهما مرتب على أسماء شيوخه .

- والمعجم الكبير : وهو على مسانيد الصحابة ، مرتبة على حروف المعجم ، وهو مرجع حافل ، ويعد أكبر المعاجم ، حتى صار لشهرته إذا أطلق قولهم " المعجم " أو أخرجه الطبراني كان المراد هو المعجم الكبير .

٤-السنن :

كتب السنن هي الكتب التي تجمع أحاديث الأحكام المرفوعة مرتبة على أبواب الفقه ، وأشهر كتب السنن سنن أبي داود ، و سنن الترمذي ، و سنن النسائي ، و سنن ابن ماجة ، ويطلق على هذه السنن، السنن الأربعة ، وإذا قالوا : الثلاثة فمرادهم هذه ما عدا ابن ماجة ، وإذا قالوا : الخمسة فمرادهم السنن الأربعة ومسند أحمد ، وإذا قالوا : الستة فمرادهم الصحيحان والسنن الأربعة .

تقسيم العلماء للحديث من خلال ثلاثة محاور

١ – باعتبار قائلة : امام مرفوع او موقوف او مقطوع

٢– باعتبار ناقله : اما متواتر وإما احاد

٣– باعتبار الحكم عليه : اما مقبول وإما مردود

أقسام الحديث من حيث القبول والرد :

ينقسم إلى قسمين الأول : حديث مقبول وهو قسمان صحيح وحسن .

أول من قسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:وأما قسمة الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف فهذا أول من عرف أنه قسمه هذه القسمة أبوعيسى الترمذى ،ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله ، وقد بين أبوعيسى مراده بذلك فذكر أن الحسن ما تعددت طرقه ولم يكن فيهم متهم بالكذب ولم يكن شاذا وهو دون الصحيح الذى عرفت عدالة ناقليه وضبطهم وقال الضعيف الذى عرف أن ناقله متهم بالكذب ردىء الحفظ فإنه إذا رواه المجهول خيف أن يكون كاذبا أو سيء الحفظ فإذا وافقه آخر لم يأخذ عنه عرف أنه لم يتعمد كذبه وإتفاق الاثنين على لفظ واحد طويل قد يكون ممتنعا وقد يكون بعيدا ولما كان تجويز إتفاقهما فى ذلك ممكنا نزل عن درجة الصحيح.ثم قال رحمه الله:وأما من قبل الترمذى من العلماء فما عرف عنهم هذا التقسيم الثلاثى لكن كانوا يقسمونه إلى صحيح وضعيف.

الحديث الصحيح لغة : صفة مشبهة تعني السلامة من العلل والآفات ، وقد تكون في المحسوسات

اصطلاحاً : هو الحديث الذي اتصل سنده بنقل العدل الضابط ضبطاً تاماً عن العدل الضابط ضبطاً تاماً ، من أل السند الى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة قادحة ، ويسمي هذا بالصحيح لذاته

شروط الحديث الصحيح لذاته : ١ – اتصال السند من أوله الى منتهاه ٢ – عدالة جميع رواة الحديث

وشروط العدالة (الاسلام – البلوغ– العقل– عدم ارتكاب كبيرة– عدم الإصرار على صغيرة –ترك خوارم المرؤة (اى مايسقط العادلة)

٣ – ضبط جميع الرواة ضبطاً تاماً ، ونعني بالضبط هنا الجانب العلمي للراوي ويتحقق الضبط بثلاثة شروط (ا– سماع العلم كما ينبغي أن يكون– ب– فهم معناه ج – الاحتفاظ بالعلم الى ان يحتاج اليه وهذا الاحتفاظ له صورتان (إما في الذاكر – وإما في الذكرة إي تدوينة كتابته)

مراتب الضبط ١ – الراوي تام الضبط (صحيح لذاته) ٢–الراوي خفيف الضبط(حسن لذاته) ٣– الراوي كثر خطأة او غفلته(ضعيف ينجبر) ٤– الراوي فحش خطئوة أو غفلته(ضعيف لا ينجبر)

٤– عدم الشذوذ وهو : المخالفة في الرواية بمعني أن يخالف الراوي الثقة من عو أوثق منه أو يخالف مجموعة ثقات وقد تكون المخالفة بالزيادة أو النقص

الشذوذ في السند والمتن : كأن يكون في الرواة أو في نص الحديث

٥– السلامة من العلة والعلة سبب خفي قادح في حديث ظاهره السلامه ، حيث جمع شروط الصحة من الاتصال والعدالة والضبط وعدم المخالفة ، لكن في الحديث علة خفية فيها غموض ، تظهر للنقاد علماء السنة

العالمين بها

من مظاهر تلك العلة : مخالفة راوي حديث معين لغيره ممن هو أحفظ وأضبط منه ، أو أكثر حديثاً منه

والعلة قد تكون في السند أو المتن

أقسام الحديث الصحيح :

١- صحيح لذاته: ويتميز رواته بالضبط التام ٢

٢- صحيح لغيره: وهو نفس الصحيح لذاته لكن راويه خف ضبط

والصحيح لغيره تعريفه – ما اتصل سنده بنقل عدل قل ضبطه عن الدرجة العليا

والفرق بين الصحيح لذاته ولغيره صفة الضبط

أول من صنف في الصحيح :

قال السخاوى في شرح اللفية نقلا عن ابن السكن ومسلمة بن القاسم أن البخارى أول من صنف كتابا خاصا بالصحيح ،اما الموطأ فهو وإن كان سابقا على صحيح البخارى فمصنفه لم يتقيد بما أجمعت فيه شروط الصحة لإدخاله فيه المرسل والمنقطع على سبيل الاحتجاج .

الحسَن في اللغة: ضدُّ القبيح اصطلاحا :ما رواه عدل خف ضبطه بسند متصل غير معل ولا شاذ .

وينقسم الى ١ – حسن لذاته : وهو ما اتصل سنده بنقل عدل خف ضبطه عن مثله الى منتهي سنده بنقل عدل خف ضبطه عن مثله الى منتهي السند ، من غير شذوذ ولا علة قادحة

٢–حسن لغيره: وهو الذي فقد شرطاً أو أكثر من شروط الحسن لذاته ، غير أنه روي من طرق أخري بمثله أو نحوه حتي ينجبر بتلك الطرق ما فيه من نقص

الحديث الضعيف

الضعيف لغة : من الضعف ضد القوة (ضعف الطالب والمطلوب)

واصطلاحا : كل حديث فقد شرطاً أو أكثر من شروط القبول وهي ستة (اتصال السند – عدالة الرواة –ضبط الرواة – عدم الشذوذ – عدم العلة – وجود العاضد عند الحاجة اليه)

الحديث المطروح

هو ما نزل عن درجة الضعيف وارتفع عن الموضوع مما يرويه المتروكون، جعله البعض ضمن الحديث المتروك والبعض الآخر ضمن أنواع الحديث الضعيف.

الحديث المضعف

هو ما كان فيه تضعيف السند أو المتن من بعض المحدثين وقيل بأنه أعلى درجة من الحديث الضعيف الذي أجمع على ضعفه.

أنواع الضعيف كثيرة منها ما هو ضعفه في السند ومنها ما هو في المتن

من اقسام الضعيف بالسند :

١- الحديث المُعَلَّقُ:

هو ما حُذِف مِنْ مبدأ إسناده راوٍ فأكثر على التوالي،

حكمه : اختلف فيه باختلاف صيغة الجزم من عدمها

٢- الحديث المنقطع

هو ما سقط من إسناده رجل أو ذكر رجل مبهم. وقد عرفه العلماء بأنه ما لم يتصل إسناده وقالوا: انه مثل الحديث المرسل. وحكم الحديث المنقطع أنه ضعيف لأن المبهم فيه أو المحذوف منه مجهول.

الفرق بين المنقطع والمرسل اختلف فيه

١- الحاكم قال ان المرسل مخصوص بالتابعي والمنقطع ما كان فيه قبل الوصول الى التابعي راو لم يسمع ممن فوقه

٢- ابن عبد البر قال ان المرسل مخصوص بالتابعي ، والمنقطع شامل له ولغيره وهو عنده ما لم يتصل اسناده سواء أكان يعزي الى النبي صلى الله عليه وسلم أم الى غيره

٣- المنقطع مثل المرسل وهذا المذهب أقرب الى الصواب وهو الذي ذكره الخطيب

٤- ما حكاه الخطيب عن بعض أهل الحديث من أن المنقطع ماروي عن التابعي أو من دونه موقوفاً عليه من قوله أو فعله

حكم المنقطع يري الشافعي وغيره قبول المنقطع إذا احتف بقرينه

٣- الحديث المعضل

هو ما سقط من إسناده اثنان فصاعدا على التوالي أثناء السند وليس في أوله على الأصح.

وهو قسمان ١- ان يقول التابعين (قال رسول الله) ٢- أن يحذف الصحابي والرسول ويوقف منه على التابعي أو تابع التابعي ٣- ما قد وقع التعبير بالمعضل في كلام جماعة من الآئمة فيما لم يسقط منه شيء البتة ، بل الإشكال في معناه

٤- الحديث المُرسَل

فيه أقوال ١- ما أسنده التابعي الكبير الى رسول الله مباشرة دون أن يذكر من رواه عنه الصحابة ٢- ما أضافه التابعي سواء أكان صغيراً أم كبيراً الى النبي ٣- ما سقط منه راو وعلى هذا التعريف فهناك تداخل بين الإرسال والانقطاع والإعضال ٤- قول غير الصحابي : قال رسول الله والمشهور من التعريفات التعريف الثاني : وهو ما أضافه التابعي الى النبي وسقط منه الصحابي (كقول نافع : قال رسول الله كذا أو فعل كذا أو فعل بحضرته كذا

مذاهب العلماء في الحديث المرسل : المذهب الأول : أن الحديث المرسل ضعيف على الإطلاق أيا كانت صورته المذهب الثاني : أن الحديث المرسل حجة مطلقاً ، ونسب ذلك الى أبي حنيفة ومالك ، ورأي الإمام أحمد ، ونقله الغزالي عن الجماهير المذهب الثالث : هو مذهب قائم على الاعتدال في شأن المرسل وتفصيل القول فيه ، فهو لم يقبل المرسل على الإطلاق ولم يرفضه على الإطلاق بل وضع له شروطاً لقبوله ومن هؤء الشافعي

حديث مرسل الصحابي

هو ما أخبر به الصحابي عن قول النبي أو فعله، ولم يسمعه ولم يشاهده، إما لكبر سنه أو تأخر إسلامه أو غيابه، وحكمه عند الجمهور أنه صحيح ويحتج به.

الحديث المدلس

هو الذي روي بوجه من وجوه التدليس، وأنواع التدليس هي:

تدليس الإسناد: هو الذي رواه المدلس إما أن يكون بلفظ محتمل لم يبين فيه الاتصال.

تدليس الشيوخ: هو أن يذكر الراوي شيخه من غير ما هو معروف ومشهود به.

تدليس التسوية: المعبر عنه عند القدماء: هو أن يروي عن ضعيف بين ثقتين وهو شر أقسام التدليس

تدليس العطف: وهو أن يصرح بالتحديث عن شيخ له ويعطف عليه شيخا آخر له لم يسمع منه ذلك المروي سواء اشتركا في الرواية عن شيخ واحد أم لا.

المدلسون وطبقاتهم

فالمدلس: هو من يحدث عمن سمع منه ما لم يسمع منه بصيغة توهم أنه سمعه منه، مثل قوله: عن فلان، أو قال فلان.

قال الإمام ابن حجر: والقسم الثاني: وهو الخفي المدلس –بفتح اللام– سمي بذلك لكون الراوي لم يسم من حدثه، وأوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه به... وحكم من ثبت عنه التدليس إذا كان عدلاً ألا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث على الأصح. انظر نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر صـ٨٥ وللتدليس أقسام عدة تندرج تحت قسمين رئيسين:

١– تدليس الإسناد ٢–تدليس الشيوخ.٣–تدليس التسوية ، أما تدليس الإسناد فهو: أن يروي عمن لقيه أو عاصره ما لم يسمع منه،

موهماً أنه سمعه منه ولا يقول في ذلك: (حدثنا ولا أخبرنا) وما أشبهها، بل يقول: (قال فلان) أو (عن فلان) ثم قد يكون بينهما واحد، وقد يكون أكثر.

مثاله: الحديث الذي رواه أبو عوانة الوضاح عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " فلان في النار ينادي: يا حنان يا منان " فالأعمش مدلس. وقد قال أبو عوانة: قلت للأعمش: سمعت هذا من إبراهيم؟ فقال: لا، حدثني به حكيم بن جبير عنه، فقد دلس الأعمش الحديث عن إبراهيم، فلما استفسر بين الواسطة بينه وبينه.

وتدليس الشيوخ هو: أن يصف شيخه بأوصاف لا يعرف بها، ليوهم أنه آخر، فيكثر بذلك شيوخه. وعرفه البعض بأن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسمي الشيخ أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كيلا يعرف.

قسم ثالث وهو تدليس التسوية، وقد جعله ابن الصلاح داخلاً ضمن تدليس الشيوخ، وجعله آخرون نوعاً من أنواع تدليس الإسناد، وقالوا هو شر أنواع التدليس، وتعريفه: هو أن يروي المدلس حديثاً عن ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر، فيسقط الضعيف، ويجعل بين الثقتين عبارة موهمة للاتصال، فيستوي الإسناد كله ثقات لمن لم يخبر هذا الشأن. وقد سماه القدماء تجويداً. وقد مثل له البعض بقولهم: ما كان يفعله الإمام مالك عن ثور بن زيد عن ابن عباس

مسقطا ما بينهما وهو عكرمة لأنه عنده ليس بحجة، وثور وابن عباس لم يتلاقيا أصلاً. تدريب الراوي (٢٥٦/١)
ولكن هذا ليس بصحيح كما قال ابن القطان، فإن الإمام مالك لم يقع في التدليس أصلاً فقال: (التحقيق أن يقال: متى قيل تدليس التسوية، فلا بد أن يكون كل من الثقات الذين حذفت بينهم الوسائط في ذلك الإسناد، قد اجتمع الشخص منهم بشيخ شيخه في ذلك الحديث، وإن قيل: تسوية بدون لفظ التدليس لم يحتج إلى اجتماع أحد منهم عن فوقه، كما فعل مالك، فإنه لم يقع في التدليس أصلاً، ووقع في هذا –أي التسوية–فإنه يروي عن: ثور عن ابن عباس، وثور لم يلقه، وإنما روى عن عكرمة عنه، فأسقط عكرمة، لأنه غير حجة عنده، وعلى هذا يفارق المنقطع بأن شروط الساقط أن يكون ضعيفاً، فهو منقطع خاص) تدريب الراوي (٢٥٩/١).

وخلاصة ما تقدم أن هناك فرقاً بين تدليس التسوية، وبين التسوية، وأن إسقاط مالك لعكرمة هنا ليس تدليساً ولا يضر، لأن شيخ مالك وهو ثور لم يلق ابن عباس، فالانقطاع ظاهر بين ثور وابن عباس ، وإنما أسقط مالك عكرمة لأنه غير حجة عنده، أما لو كان شيخ مالك وهو ثور لقي ابن عباس فيكون تدليساً.

أما الدار قطني فقد وصفه ابن طاهر بالتدليس قائلاً: (كان له مذهب خفي في التدليس يقول: قرىء على أبي القاسم البغوي حدثكم فلان) يريد محمد بن طاهر أن تلك العبارة وهم أنه سمع منه. لكن الصحيح أن لا يوصف بالتدليس لمثل ذلك.

وأما البخاري، فقد وصفه ابن منده بالتدليس لأنه كان يقول: "قال فلان، وقال لنا فلان" لكن لم يوافق على هذا الرأي فكان شاذاً. كما وصف الإمام مسلم بذلك أيضاً. وقد رد العلماء ذلك وقالوا: هذه الروايات التي لم يصرح فيها أصحابها بالسماع منزلة منزلة السماع، وذلك لمجيئها من طريق آخر مصرح فيه بالسماع، غير أنهما يؤثران الطريق التي لم يصرح بالسماع لكون الأولى جاءت على شرط صاحب الكتاب دون الثانية، قال ابن الصلاح: (كل هذا محمول على ثبات السماع عندهم من جهة أخرى) كما

أنه يشفع للشيخين (البخاري ومسلم) ما جاء في المستخرجات على صحيحيهما من الطرق الكثيرة، التي صرح فيها بالتحديث والسماع. كما يشفع لمسلم خاصة كثرة طرق الحديث الواحد في صحيحه، فهو يأتي بالمتصلة أولاً وما صرح فيها بلفظ السماع، ثم يعقبها بما ليس فيه تصريح بالسماع، وهو بهذا إذا احتج إنما يحتج بالمتصلة منها لا بغيرها.

وأما سفيان بن عيينة: فقد قال عنه ابن حجر: (ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بآخره، وكان ربما دلس لكن عن الثقات) وتدليسه هذا نادر، ولا يضر، لأنه لا يدلس إلا عن الثقات. وإذا وقف أحال عن ابن جريج ومعمر وأمثالهما. قال ابن حبان (هذا شيء ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة، فإنه كان يدلس، ولا يدلس إلا عن ثقة متقن. ولا يكاد يوجد له خبر دلس فيه، إلا وقد بين سماعه عن ثقة مثل ثقته). انظر تقريب التهذيب لابن حجر صـ٥٩١، وأسباب رد الحديث للدكتور محمد محمود بكار صـ١٠٩ وإذا أردت التوسع في ذلك فيمكنك الرجوع إلى تدريب الراوي للسيوطي، وعلوم الحديث لابن الصلاح إلخ. والله أعلم.

وإليك أحوال المدلسين باختصار: ١– منهم من تسامح الأئمة في قبوله لكونه ثقة، ولكون تدليسه نادراً ٢– من احتمله الأئمة لكونه لا يدلس إلا عن ثقة مثل سفيان بن عيينة ٣– أئمة ثقات، لكن كثر تدليسهم عن الضعفاء

والمجهولين مثل: بقية بن الوليد. فهذا لا يحتج به إلا إذا صرح بأنه سمع الحديث من الراوي.

ضعفاء لا يحتج بهم ولو صرحوا بالسماع ممن يروون عنه لأنه ازداد ضعفهم بالتدليس.

وذكر ابن حجر مرتبة خامسة في طبقات المدلسين ، وهي: من ضعف بأمر آخر سوى التدليس، وانضم إليه ضعف آخر كابن لهيعة.

الحديث الشاذ

قال الإمام الشافعي: (هو ما رواه المقبول مخالفة لرواية من هو أولى منه)، ويقع شذوذ هذا النوع من الأحاديث في السند أو المتن، والحديث الشاذ نوعان:

الحديث الفرد المخالف.

الفرد الذي ليس في رواية من الثقة والضبط.

و حكم الحديث الشاذ: أنه لا يحتج به لكونه مردودا.

الحديث المنكر

هو من كان راويه ضعيفا أي هو حديث من ظهر فسقه بالفعل أو القول أو من فحش غلطه أو غفلته، وحكم الحديث المنكر أنه ضعيف مردود لا يحتج به.

الحديث المعل

هو سبب خفي يقدح في الحديث مع أن الظاهر منه السلامة، كما أنه لا يتمكن من معرفة علل الحديث إلا من أوتي حظا وافرا من الحفظ والخبرة والدقة والفهم الثاقب، كما أنه لم يتمكن من هذا المجال إلا عدد قليل من العلماء أمثال الإمام أحمد، والبخاري والدارقطني والحافظ ابن حجر الذي له كتاب في هذا المجال اسمه ((الزهر المكلول في الخبر المعلول))، وينقسم الحديث المعلول إلى:

أن يكون الحديث ظاهره الصحة.

أن يكون الحديث مرسلا مع وجوه الثقات الحفاظ.

الحديث المدرج : هو الذى اشتمل على الزيادات في السند أو المتن ليست منه

حديث المدرج نَوْعان : ١-ُدرَج الإسناد ٢- ومُدرَج الْمَتْن

الحديث المدرج

هو الذي اشتمل على الزيادات في السند أو المتن، ليست منه وينقسم المدرج إلى نوعين:

مدرج الإسناد: هو أن يجمع الكل على إسناد واحد دون توضيح الخلاف.

مدرج المتن: هو إدخال شيء من بعض كلام الرواة في حديث رسول الله في أول الحديث أو في وسطه أو في آخره.

الحديث المصحف والمحرف

المراد بهذا النوع ما حدث فيه مخالفة بتغيير حرف أو أكثر سواء أكان التغيير في النقط أو في الشكل وهذا النوع قسمان:

المصحف: وهو ما كان التغيير فيه بنسبة الحرف.

المحرف: وهو ما حدث التغيير فيه في الشكل، وهذا النوع يدخل في علم القراءات.

الحديث المُضطرِب

هو الذي روي بأوجه مختلفة مع التساوي في شرط قبول روايتها. وقد يقع الاضطراب إما في المتن وإما في السند، وحكم الحديث المضطرب أنه يعد نوعا من أنواع الحديث الضعيف؛ لأن الاضطراب يشعر بعدم ضبط الراوي، والضبط في حد ذاته شرط في الصحة (نذكر أن للحافظ ابن حجر العسقلاني كتابا أسماه المغترب في بيان المضطرب).

الضعيف: ما اجتمع ائمة هذا الشأن على ضعفه

المضعف : كل حديث لم يجتمع الأئمة على ضعفه بل فيه تضعيف بعض أهل الحديث وتقوية لآخرين سواء أكان الضعف في السند او المتن

الحديث المقلوب

هو الحديث الذي أبدل فيه الراوي شيئا آخر، بأن يبدل راويا بآخر وقد يكون القلب إما في المتن وإما في السند، وقلب السند نوعان:

أن يكون الحديث مشهورا.

أن يكون القلب بتقديم أو تأخير لرجال الإسناد (كأن يكون الراوي منسوبا لأبيه)، وحكم الحديث المقلوب: أنه يجب أن نرده إلى ما كان عليه وهو الأصل الثابت للعمل به.

تقسيم الحديث باعتباره قائله

الحديث المرفوع

هو ما أضيف إلى رسول الله خاصة، سواء كان الذي أضافه هو الصحابي أو تابعين أو من بعدهما سواء كان ما أضافه قولا أو فعلا أو تقريرا أو صفة أو تصريحا، والحديث المرفوع نوعان:

الرفع الصحيح:وذلك بإضافة الحديث إلى النبي قولا أو فعلا أو تقريرا أو صفة، مثل: ((قال رسول الله : من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه.))

الرفع الحكمي ويكون بمثل قول الصحابي: (أمرنا) أو (نهينا) أو (من السنة كذا)..

الحديث الموقوف

هو ما أضيف إلى الصحابي قولا كان أو فعلا أو تقريرا متصلا كان أو منقطعا، قال ابن صلاح في تعريفه للحديث لموقوف: وهو ما يروى عن الصحابة من قولهم وأفعالهم ونحوها. و ينقسم الحديث الموقوف من حيث الحكم إلى قسمين

(موقوف له حكم المرفوع): مثل قول الصحابي "أمرنا" أو "أبيح لنا" .. إلخ.

(موقوف ليس له حكم المرفوع): ماعدا الوجوه التي سبقت في النوع.

الحديث الموقوف: ما روي عن الصحابة من أقوالهم أو أفعالهم ونحوها فيوقف عليهم ، ولا يتجاوز به الى رسول الله

وخلا عن قرينه تدل على رفعه

الحديث المقطوع

هو ما أضيف للتابعي قولا كان أو فعلا سواء كان التابعي كبيرا (مثل سعيد بن المسيب) أو صغيرا (مثل يحي بن سعيد)، وحكم الحديث المقطوع أنه لا يكون حجة إذا خلا من قرينة الرفع.

تقسيم الحديث باعتبار ناقله

أقسام الحديث باعتبار عدد طرق نقله إلينا

أقسام الحديث باعتبار عدد طُرُق نقله إلينا

والتقسيم في هذه المقدّمة يتعلّق بالسند، فإنّ كل حديث لا بد له من طريق الذي هو السنَد، وقد يكون للحديث الواحد أكثر من طريق، ولبيان ذلك نقول: إنّ الحديث باعتبار عدد طرق نقله إلينا ينقسم إلى قسمين:

إليك بيانهما بالمثال:

القسم الأول: المتواتر:

تعريفه: هو ما رواه جماعة يستحيل في العادة أن يتواطؤوا على الكذب، وأسندوه إلى شيء محسوس.

وإليك توضيح التعريف:

"ما رواه جماعة": أي أنّ في كل طبقة من طبقات إسناده رواة كثيرون.

"يستحيل في العادة أن يتواطؤوا على الكذب": أي لا يمكن عقلًا أن يكون هؤلاء الرواة الكثيرون اتفقوا على اختلاق هذا الخبر، أمّا إذا أمكن أن يتواطؤوا على الكذب بأن يتفقوا على اختلاق الحديث فلا يسمّى حينئذ متواترًا.

"وأسندوه إلى شيء محسوس"؛ كقولهم: سمعنا، أو رأينا، أو لمسنا، أو حدثنا، ونحو ذلك من الألفاظ التي تدل على الحواس.

مثاله: قول – صلى الله عليه وسلم –:" مَنْ شَهِدَ أنْ لا إلهَ إلاَّ اللهُ وَجَبَتْ لهُ الجَنَّةُ".

هذا الحديث رواه أربعة وثلاثون صحابيًّا، ورواه عنهم خلق كثير فهو حديث متواتر.

أنواع المتواتر

للمتواتر قسمان: متواتر لفظًا ومعنًى، ومتواتر معنًى فقط.

أولًا: المتواتر لفظًا ومعنًى.

تعريفه: هو ما اتفق الرواة على لفظه ومعناه.

ومثاله: قول النبي – صلى الله عليه وسلم–:" مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ".

هذا الحديث رواه أكثر من (٦٠) صحابيًّا، منهم العشرة المبشرون بالجنة، ورواه عن هؤلاء خلق كثير.

ثانيًا: المتواتر معنًى فقط.

تعريفه: هو ما اتفق فيه الرواة على معنًى كُلِّي، واختلفت فيه ألفاظ الحديث.

مثاله: حديث الشفاعة المعنى فيه واحد والألفاظ مختلفة، وكذلك أحاديث المسح على الخفين.

مما تواتر حديث منْ كذبْ

ومن بنى لله بيتًا واحتسبْ

ورؤية شفاعة والحوضُ

ومسح خفين وهذي بعض

تنبيهان:التنبيه الأول: اختلف ما هو عدد الرواة الذي يكون به الحديث متواترًا، فقيل: أربعة، وقيل: خمسة، وقيل: ستة، وقيل غير ذلك.

ولكلٍ إسناد يستند إليه.

أمّا ما دون الأربعة فهو الغريب، والمشهور، والعزيز –كما سيأتي– في قسم الآحاد، والصواب: أنه لا معنى من تعيين عدد رواة المتواتر ما داموا كثيرين.

التنبيه الثاني: الأحاديث المتواترة تفيد العلم واليقين، ولذلك بعضهم يقول إنّ الحديث المتواتر لا بد من قبوله وتصديقه تصديقًا جازمًا من دون تردّد، فجعل المتواتر كله مقبول وصحيح لا حاجة إلى البحث في أحوال رواته، والصواب: أنّه لا يعني أنّ كل حديث متواتر صحيح لا يحتاجُ أن ننظر إلى أحوال رواته، بل العبرة بضبط الرواة وعدالتهم، فقد تكون الطرق كثيرة ومع ذلك فالحديث غير صحيح.

مثال ذلك: حديث:" الْأُذُنَانِ مِنْ الرَّأْسِ".

ورد من رواية (١١) صحابيًّا، إلا أنّه ليس له إسناد يثبت.

قال عنه العقيلي – رحمه الله–:" أن في هذا الباب ليِّنة"

قال الحافظ أبو موسى المديني– رحمه الله–:" كم من حديث له طرق تُجمع في جزء لا يصح منها حديث واحد"

القسم الثاني: الآحاد.

تعريفه: وهو ما لم يكن متواترًا، فهو يأتي بطرق محصورة يمكن إحصاؤها لقلّتها، وإن شئت فقل الآحاد هو: مالم يجمع شروط المتواتر.

والآحاد له أقسام ثلاثة:

المشهور، والعزيز، والغريب.

القسم الأول: المشهور:

تعريفه: وهو ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة من طبقاته، ما لم يبلغ حدَّ التواتر.

مثاله: حديث:" إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنْ النَّاسِ وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمُ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ فَإِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤوسًا جُهَّالًا فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْم فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا".

فلو تأمّلت هذا الحديث لوجدت أنّه رواه البخاري، ومسلم، وأحمد، والطبراني، والخطيب – رحمهم الله.

رواه هؤلاء عن خمسة وهكذا في كل طبقة من طبقات رواته لا يقلّون عن الثلاثة حتى نصل إلى الصحابي فنجدهم أربعة من الصحابة، فالبخاري ومسلم ينتهي إسنادهم إلى عبد الله بن عمرو بن العاص– رضي الله عنه –، والطبراني إلى أبي هريرة – رضي الله عنه – وأحمد إلى زياد بن لبيد – رضي الله عنه – والخطيب إلى عائشة– رضي الله عنها –

مثال آخر: حديث: " الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ".

فهذا الحديث رواه البخاري–رحمه الله– وينتهي بإسناده إلى عبد الله بن عمرو بن العاص – رضي الله عنه – ورواه مسلم وينتهي سنده إلى عبدالله بن عمرو بن العاص – رضي الله عنه – أيضًا، ورواه مسلم– رحمه الله– من طريق آخر ينتهي إلى أبي موسى الأشعري – رضي الله عنه – ومسلم من طريق ثالث وينتهي إلى جابر بن عبدالله – رضي الله عنه

تنبيه: ما تقدّم هو المشهور في مصطلح الحديث، وهناك أحاديث يطلق عليها الناس أحاديث مشهورة لا يريدون بها المعنى الاصطلاحي الذى بيّناه وإنما يقصدون بها أحاديث مشتهرة بين الناس.

تنبيه وتوضيح: العبرة في النّظر في طبقات السّنَد هو: أقل عدد في أي طبقة، بمعنى لو وُجد حديث في كل طبقة من طبقات رواته ثلاثة رواة إلا طبقة واحدة فيها راويان فإنّه يسمّى (عزيزًا) فلا يصح أن نقول عنه (مشهورًا)،لأن المشهور يجب أن يكون في جميع طبقات سنده ثلاثة فأكثر أمّا العزيز اثنان فأكثر.

القسم الثاني: العزيز:

تعريفه: هو ما لا يقل عدد رواته عن اثنين في جميع طبقات السند.

مثاله: حديث:" لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ".

لو تأمّلتَ هذا الحديث لوجدت أنّه رواه البخاري وينتهي سنده إلى أبي هريرة – رضي الله عنه – ورواه مسلم وينتهي سنده إلى أنس بن مالك – رضي الله عنه – وأيضًا رواه البخاري من هذا الطريق طريق أنس – رضي الله عنه – فإذا كان في إحدى طبقاته راويان ولم يقل عن اثنين فهو عزيز، ويكفي أن تعرف أنه لم يروه إلا أبا هريرة وأنس – رضي الله عنهما – فهذه طبقة من طبقاته.

القسم الثالث: الغريب:

تعريفه: هو ما رواه واحد ولو في طبقة من طبقاته، وقد تقدّم التنبيه على أنّ العبرة هي أقل الطبقات، وقد يكون في جميع السند لم يروه إلا راوٍ واحد.

مثال: حديث:" إِنَّمَا الْأَعْمَال بِالنِّيَّاتِ".

فلو تأمّلت هذا الحديث لوجدت أنه لم يروه عن النبي – صلى الله عليه وسلم – إلا عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – ولم يروه عن عمر إلا علقمة بن أبي وقاص، ولم يروه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم التيمي، ولم يروه عن محمد إلا يحي بن سعيد الأنصاري ثم رواه عن يحيى خلق كثير.

والغريب منه الحديث الصحيح كالحديث السابق، ومنه الضعيف وهو الأغلب في الغرائب، ولذا فإن كثيرًا من العلماء يجعل الغريب هو (الفرد).

أخوكم محمد نجيب
دعواتكم بصلاح الحال والأبناء